

# الباب الاول

## المشكلة وابعادها



## الفصل الأول

### مفهوم تعليم الكبار وتطوره (\*)

#### مفهوم تعليم الكبار :

مع أن الممارسة العملية لتعليم الكبار قديمة فإن الاستخدام العلمى لهذا المصطلح قد شاع بعد الحرب العالمية الأولى عندما بدأ الاهتمام بتعريف هذا الميدان وتحديد مجالاته وأنشطته . كما بدأ يجتذب الباحثين اليه ليسيروا أغواره ويتعمقوا فى فهمه . ولعل من أهم المجالات الأولى التى استهوت الباحثين فى هذا الميدان ما يتعلق بمعرفة قدرة الكبار على التعلم . يضمن المعروف أن هناك ما يشبه الاعتقاد بين الناس وأن كان خاطئاً أن التعليم فى الكبر كالنقش على الماء أى لا يؤتى اية ثمرة والمثل يقول « بعد ما شاب راح الكتاب » . ومن هنا كانت النظرة الى أن تعليم الكبار لا جدوى من ورائه . وقد تمززت هذه النظرة بموامل أخرى ربما كان فى مقدمتها قصور الجهود التى بذلت فى هذا الميدان عن تحقيق أهدافها . وعلى كل حال فقد جاءت نتائج البحوث التى أجريت على « قدرة الكبار على التعليم » الى نتائج دافعة تثبت قدرة الكبار على التعليم . ولعل من أوائل البحوث التى عملت فى هذا الميدان ما قام به ادوارد لى ثورتدايك الأمريكى « ١٨٧٤ - ١٩٤٦ » وكان من أهم النتائج التى توصل اليها أن الكبير قادر على التعلم بل أن نمو القدرة على التعلم يرتفع ليصل الى أعلى نقطة له عند سن العشرين ويظل ثابتاً عند هذه النقطة لعدة سنوات من العمر فيما بعد يأخذ بعدها فى الانخفاض البطيء الذى ربما يصل الى واحد فى المائة كل عام . وقد توالى البحوث وتمددت لتشمل جوانب مختلفة من تعليم الكبار منها ما يتعلق باهتمامات الكبار وميولهم وخصائصهم النفسية وطرق تعليمهم وأساليب التعامل معهم والمواد التعليمية التى تقدم لهم واحتياجاتهم الثقافية والتربوية كما اتسعت الدراسات لتشمل مجالات العمل فى تعليم الكبار وإدارتها وتنظيمها وتمويلها واعداد معلميها واستخدام الأساليب التعليمية الحديثة . وهكذا أخذ هذا الميدان يتسع ليشمل العديد من الناس من مختلف التخصصات وفى مختلف مواقع العمل ، ومع اتساع الميدان برزت أهمية تحديد الميدان وبدا الكثير يتساءلون ماذا يقصد بتعليم الكبار ؟ وربما عزز هذا التساؤل ما دخل ميدان التربية فى السنوات الأخيرة من مصطلحات تتصل اتصالاً وثيقاً ومباشراً بتعليم الكبار مثل التعليم المستمر أو التعليم الممتد أو التعليم مدى الحياة . ترى هل هذه المفاهيم تعنى شيئاً غير تعليم الكبار أم أنها مرادفة له ؟ وإذا كانت الأولى فماذا يقصد بها وإذا كانت الثانية فما الداعى إليها .. والحقيقة أن مشكلة التعريفات واردة بين المشتغلين بالعلم أى

\* للدكتور محمد منير مرسى .

علم وتبرز هذه المشكلة بصفة خاصة لدى المشتغلين بالعمل التربوي في مجالاته المختلفة . . ان نظرة واحدة الى هذه المفاهيم جميعا توضح لنا انها تتفق جميعا في نظرتها الى التربية والتعليم على انها عملية مستمرة مدى الحياة اى انها تمتد من المهد الى اللحد . وهى فكرة فى جوهرها ليست جديدة فالتربية الاسلامية نسلم بها من قديم العصور ولكن الجديد هو هذه المصطلحات التى ان دلت على شىء فانها تدل على انها اخرجت القديم فى ثوب جديد . ان تعليم الكبار يقوم فى اساسه على فكرة التربية المستمرة والتعليم الممتد والتعليم مدى الحياة .

ويعرف تعليم الكبار فى الولايات المتحدة الأمريكية بأنه المستوى التعليمى الرابع الذى يتميز من المستوى التعليمى الاول « الابتدائى » والثانى « الثانوى » والثالث « العالى والجامعى » . وهكذا نجد انه ينظر الى تعليم الكبار هناك على أنه تعليم متميز بذاته يفرضه الحاجة المستمرة المتجددة مدى الحياة . والتعريف الرسمى لتعليم الكبار فى بريطانيا « بأنه كل انواع التعليم غير المهنى لمن تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة وتقوم بتقديمه جهات مسئولة تحت اشراف السلطة التعليمية » . وهذا يعنى شمول تعليم الكبار للمجالات التطبيقية والتربوية المختلفة كما يعنى ايضا التربية المستمرة مدى الحياة وهو معنى تأكد منذ المؤتمر الثانى لتعليم الكبار الذى عقد بكندا سنة ١٩٦٠ .

وينظر الى تعليم الكبار بصفة عامة على انه التعليم الهادف المنظم الذى يقدم للبالغين أو الراشدين أو الكبار غير المقيدى فى مدارس نظامية من أجل تنمية معارفهم ومهاراتهم أو تغيير اتجاهاتهم وبناء شخصياتهم . وهذه النظرة تجعل من ميدان تعليم الكبار ميدانا واسعا عريضا يشمل قطاعات مختلفة من البشر فى مختلف مجالات العمل والانتاج كما انها ايضا تجعل من ميدان تعليم الكبار ميدانا متجددا يقوم فى اساسه على فكرة التربية لعالم متغير ومن ثم لا يمكن ان ينظر اليه على انه تعليم منته بسن معينة أو برامج معينة أو سنوات دراسية معينة وهى نظرة لا يختلف عليها فى الواقع احد المشتغلين بتعليم الكبار فى الفترة الراهنة .

واذا كان تعليم الكبار كما عرضنا تتسع مفاهيمه وتعدد مجالاته وبرامجه وأنشطته فانه غالبا ما ينصب بصورة رئيسية فى الدول النامية على محور الأمية باعتبارها مشكلة رئيسية تواجه هذه الدول ومن ثم ينبغى التغلب عليها . ومحور الأمية بالطبع هو أحد مجالات العمل فى تعليم الكبار فهذا المفهوم الأخير أعم وأشمل من المفهوم الأول وصلة بعضها ببعض هى صلة الغام بالخاس . ومع هذا فقد يطلق تعليم الكبار على محور الأمية حتى فى المحافل الدولية .

## تطور تعليم الكبار :

شهد ميدان تعليم الكبار فى السنوات الاخيرة عدة تطورات هامة ادت بصورة مباشرة الى تعميق جوانبه واتساعها وشمولها . ومازالت الجهود تتوالى من اجل توسيع نظرتنا الى هذا الميدان وتحسين استخدامنا له وتطوير اساليب عملنا فيه . ومن الاتجاهات الواضحة المتميزة التى بدأت تفرض نفسها بالحاح على المشتغلين بالعمل التربوى الاعتراف بالاهمية الحيوية لتعليم الكبار وانه لا يمكن ان ينظر اليه على انه اقل حيوية من تعليم الصغار . بل ان اهمية تعليم الكبار كميدان تربوى لا تقتصر على دول معينة من مستوى اقتصادى واجتماعى معين وانما تنسحب اهميته على دول العالم المعاصر على اختلاف شاكلتها المتقدمة منها والنامية على السواء .

وكان ظهور منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ( اليونسكو ) عاملا هاما على الانتقال بتعليم الكبار من المستوى المحلى الى المستوى العالمى واخذت منذ انشائها تبدى اهتماما متزايدا بهذا الميدان لا سيما ما يتعلق بمحو الامية . وكان لهذه المنظمة الفضل الكبير فى انها هزت الضمير العالمى والانسانى عندما كشفت نتائج الدراسات التى قامت بها ان ما يزيد عن نصف سكان العالم الكبار اميون . وقد قامت بعقد اول مؤتمر دولى لتعليم الكبار فى الدانمرك سنة ١٩٤٩ عندما كان العالم يسترد انفاسه بعد انتصار الديمقراطية فى الحرب العالمية الثانية . وقد شكل هذا المؤتمر بداية مرحلة هامة لتحديد اهداف تعليم الكبار ومجالاته كما حث على اهمية التعاون الدولى فى هذا الميدان .

وفى عام ١٩٦٠ عقد المؤتمر الدولى الثانى لتعليم الكبار بمدينة مونتريال بكندا اى بعد حوالى عشرين سنة من المؤتمر الاول شهد خلالها العالم تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية هامة لاعادة بناء ما دمرته الحرب ووضع دعائم التنمية القومية الشاملة كما شهد العالم العربى بداية اليقظة القومية والتحرر من سيطرة الاستعمار وقد ارسى مؤتمر مونتريال دعائم التوسع المطرد فى خدمات تعليم الكبار فى الستينات واسهم اسهاما كبيرا فى انشاء مؤسسات تعليم الكبار واعداد القوى البشرية اللازمة والمجالس والهيئات التنسيقية فى كثير من الدول . وقد ساعد كذلك على بلورة كثير من الاتجاهات الهامة فى تعليم الكبار التى اشرنا اليها فى اول كلامنا . وكان من بين الاسهامات الكبرى له ايضا كسب التأييد للتعليم المستمر مدى الحياة واعتبار التعليم نشاطا مستمرا يترتب عليه آثار بعيدة المدى تتطلب اعادة النظر فى وظيفة التعليم المدرسى والتعليم الجامعى باشكالهما التقليدية . وقد مهد هذا المؤتمر ايضا السبيل لنشوء مفاهيم ومناهج وطرق جديدة ومبتكرة للعمل فى محو الامية ادت الى مفهوم محو

الأمية الوظيفي الذي برز بصورة واضحة في المؤتمر العالمي لمحو الأمية الذي عقد في طهران سنة ١٩٦٥ كما أدى أيضا الى التركيز على التعلم الذاتي وتطوير تعليم الكبار كميدان أكاديمي للدراسة وانتشار المراكز الثقافية والتربوية والاجتماعية الهادفة والمراكز التي يقيم فيها الدارسون بما في ذلك مراكز تدريب الفلاحين وسكان الريف وتزايد مشاركة الحكومات في برامج تعليم الكبار وتمويلها وإدارتها وتزايد التعاون الدولي بين الأمم من خلال المنظمات الدولية أو الإقليمية أو الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف .

ومع أن هذا المؤتمر قد أكد على أن تعليم الكبار يشكل كلاً متكاملًا فإنه اعتبر محو الأمية أهم الجوانب التي تشكل هذا الكل وأكثرها خطورة .

ومن خلال جهود اليونسكو في هذه المؤتمرات العالمية وما قامت به من تجارب وما تقدمه للدول من مساعدات مادية وبشرية وما تصدره من مطبوعات برز الاهتمام العالمي بتعليم الكبار لا سيما محو الأمية الذي خصصت له حملة عالمية عرفت بالبرنامج التجريبي العالمي لمحو الأمية الذي شمل من البلاد العربية الجزائر والسودان .

ومن بين التطورات الهامة أيضا في ميدان تعليم الكبار انتقاله من الجهود الفردية والتطوعية والشعبية المبعثرة الى الجهود المنظمة من جانب الحكومات وهي نقطة تحول هامة في ميدان محو الأمية بالذات لأنه جعل البيئات والحكومات تحس بمسئوليتها نحوه وترصد له الأموال وتسن القوانين والتشريعات وتضع له الخطط والبرامج وتعد له الامكانيات البشرية والمادية .

وهناك أيضا تطور هام بالنسبة لمشكلة الأمية فقد كانت النظرة التقليدية أنها وصمة اجتماعية وعار قومي وكان التحول الذي حدث هو اعتبارها عقبة كئودا في سبيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وقد جاء هذا التحول نتيجة لنمو المفاهيم الديمقراطية واعتبار التعليم حقاً من حقوق الإنسان الأساسية فقد أصبح التعليم ضرورة من ضرورات الحياة وأساساً هاماً من الأسس الثقافية والحضارية في المجتمعات الحديثة . كما كان ذلك أيضا نتيجة الاهتمام بدراسة العلاقة بين التعليم والاقتصاد ودور التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وهناك تحول آخر هام في ميدان تعليم الكبار لا سيما في ارتباطه بمحو الأمية على المستوى العالمي والعربي على السواء فقد ارتبط تعليم الكبار منذ منتصف القرن العشرين بفكرة التربية الأساسية وأنشئ مركز يحمل هذا الاسم في سرس الليان إحدى قرى محافظة المنوفية بمصر عام ١٩٥٢ تحت

«أشرف اليونسكو وبعد أقل من عقد من الزمان تطورت فكرة التربية الاساسية الى تنمية المجتمع وظل محو الامية جزءا رئيسيا فيها ثم تحولت التنمية الاجتماعية الى محو الامية الوظيفي منذ عام ١٩٦٩ وربما يكون الاوان قد آن لتطور آخر من نوع جديد وهنا يجب ان نقف وقفة قصيرة لتناول مفهوم محو الامية بجانبه العام والوظيفي . ويقصد بمحو الامية فى معناه العام محو امية الكبار بحيث يصبحون قادرين على ممارسة مهارات الاتصال وعلى درجة من الثقافة العامة تمكنهم من المشاركة الواعية فى مجتمعهم . أما محو الامية الوظيفي فلعل كلمة « الوظيفة » هى اكثر كلماته خداعا لما لها من تأثير فى النفس فمن منا يكره الوظيفة او ينكرها ولذلك كان لهذا المصطلح فعل السحر فى النفوس عندما ظهر لأول مرة فى الاوساط الدولية .

فمحو الامية الوظيفي كما اشرنا مهد له المؤتمر الدولى الثانى لتعليم الكبار الذى عقد فى كندا سنة ١٩٦٠ كما برز خلال المؤتمر العالمى لمحو الامية لوزير التربية والتعليم الذى عقد فى طهران سنة ١٩٦٥ نيدل على منهج فى محو الامية مرتبط بالتدريب الاقتصادى والمهنى . فهو محو امية موجه نحو العمل WORK ORieNTeOL ومع ان هذا المؤتمر الاخير هو الذى اقر مفهوم محو الامية الوظيفي فان الجانب الوظيفي فى التعليم لم يكن من اختراع مؤتمر طهران . فقد نادى المربون عبر العصور المختلفة وساندهم فى ذلك اصحاب النظريات التربوية بضرورة ربط التعليم بالحياة بحيث يصبح جزءا عضويا منها ، ويكون التعليم وظيفيا بقدر قدرته على توظيف نفسه فى خدمة مجتمعه وحل مشكلاته والتكيف المستمر لمتطلباته المتجددة المتغيرة . وهذه هى نفس الفكرة التى يقوم عليها محو الامية الوظيفي . اذ يقصد به توظيف محو الامية فى خدمة التنمية وربط محتوى محو الامية بمناشط العمل . وبلاحظ على محو الامية الوظيفي بهذا المعنى الذى يمثل الجانب المتطرف انه موجه الى قطاعات معينة من الاميين فى مواقع العمل والانتاج وانه انتقائى ويرتبط بالاولويات التى تتطلبها خطة التنمية وانه يجعل من تعلم مهارات الاتصال وسيلة لاقتان مهارات العمل والارتفاع بمستواه وانه يثقل على المتعلم باضافة عبء جديد فى التعليم هو ما يتعلق بتعلم المضمون والمحتوى يضاف الى ذلك انه مكلف من الناحية المادية ويتطلب زيادة كبيرة فى الوقت والجهد ودونه صعوبات عملية كثيرة . واخيرا فانه ينظر الى المتعلم الكبير على انه مجرد « ترس » فى عجلة الانتاج دون اهتمام كبير بحاجاته الثقافية والانسانية والاجتماعية التى كانت تتوفر له فى ظل المفهوم الذى يسمى بالتقليدى فى محو الامية . ولذلك نجد ان فكرة التعليم الوظيفي فى البلاد العربية سرعان ما هبط التحمس لها بهذا المعنى وشهدت مؤتمرات تعليم الكبار ومحو الامية وما زالت تشهد احتدام الخلاف حول محو الامية الوظيفي بهذا المعنى . وقد ترتب على ذلك تهقير محو الامية الوظيفي بمعناه المتطرف الموجه نحو العمل فقط ليفسح صدره للمجالات الاخرى التى تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بابعادها المختلفة .



## المفصل الثاني

### مشكلة الأمية في البلاد العربية \*

تعتبر مشكلة الأمية مشكلة ضخمة على الصعيد العالمي والقومي على السواء . فنصف سكان العالم الكبار أميون والعالم العربي يمثل في هذه الصورة الكلية منطقة من أعلى مناطق العالم تركزا بالأمية ومعاناة من مشاكلها . وتشير البيانات الإحصائية العربية أن مشكلة الأمية ذات حجم كبير وأبعاد متعددة . فهي تشمل الغالبية العظمى من السكان الكبار والصغار على السواء ومع أن نسبة الأمية تتفاوت من بلد عربي إلى آخر إلا أنها تمثل درجة عالية من الخطورة وتحديا عنيذا للعالم العربي . وتنتشر الأمية في العالم العربي بين النساء أكثر منها بين الرجال لأسباب تاريخية واجتماعية معروفة أدت إلى تأخر تعليم المرأة وعدم الاهتمام به . كما أنها أيضا تنتشر بين سكان الريف أكثر من انتشارها بين سكان الحضر لأسباب معروفة أيضا في مقدمتها قلة حظ أهل الريف من الخدمات الثقافية والتعليمية فضلا عن طبيعة مجتمعهم البسيط الذي لا يعول أهمية كبرى على تعلم مهارات الاتصال الأساسية وهي القراءة والكتابة والحساب والثقافة العامة .

#### دواعي الاهتمام بمحو الأمية :

هناك أسباب متعددة تدعو الدول العربية إلى الاهتمام بمشكلة الأمية وتحلها على التخلّص منها .

فقد أصبح التعليم ضرورة من ضرورات الحياة ، كما اشرنا وأساسا هلمنا من الأسس الثقافية والحضارية في المجتمعات الحديثة . وأصبح العصر الذي نعيش فيه لا مكان لأمي فيه .

ونظرا لأن الأمية تتركز في فئات العمر المنتجة ونظرا لأن الأميين يشاركون في كثير من مواقع العمل في كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والزراعية وغيرها فقد أصبحت عملية محو الأمية مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . فمن أهم مستلزمات التنمية الاقتصادية توفر القوى البشرية اللازمة لها بما تستلزمه من مهارات عقلية وعملية . وهي تنمية تقل فيها فرصة العامل غير الماهر إلى حد كبير . ثم أن الاتجاهات الحديثة في التنمية الاقتصادية تعتمد على السيطرة على وسائل الاتصال

---

✻ للدكتور محمد منير مرسى .

من ناحية وقدرة الفرد على التعامل مع الآلة من ناحية أخرى . يضاف الى ذلك أن الاتجاهات الصحيحة نحو العمل وتقدير المسؤولية والاحساس بالواجب والقواعد الصحيحة للتعامل مع رؤساء العمل وزملاء المهنة كلها أمور يتعلمها الانسان ويكتسبها نتيجة مروره بخبرات يتعلمها ويستفيد منها . والمتعلم افضل من الأمي في اكتساب هذه الاتجاهات والخبرات . ومن ناحية أخرى نجد أن زيادة الانتاج تتوقف بالدرجات الأولى على مهارة العامل ومدى ما يجيده من مهارات الاتصال التي يستطيع عن طريقها أن يترقى في سلم المهارة في المهنة وقد كشفت خبرات وتجارب الدول الأخرى عن أهمية الفرد المتعلم في زيادة الانتاج .

والتنمية الاقتصادية السليمة تقتضي توافر الاتجاهات الصحيحة نحو الاستثمار والادخار والتوفير وتنظيم الاستهلاك وتحديد النسل والعناية بالصحة الشخصية وارتباطها بشروط الغذاء الجيد وغيرها من الأمور التي تعتبر نتيجة طبيعية لعملية التعلم ، وفي كل هذه الأمور نجد أن المتعلم أقدر من الأمي على تعلمها واكتسابها .

أما فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية فمن أهم مظاهرها ممارسة الديمقراطية الصحيحة . وهذا لا يتسنى إلا بمعرفة كل فرد لحقوقه وواجباته ودوره كمواطن في التنظيمات السياسية والاجتماعية المختلفة . والمتعلم أقدر من الأمي في ممارسة دوره كمواطن صالح مدرك لأبعاده ودوره في التغيير الاجتماعي .

والى جانب ذلك نجد أن المتعلم أقدر من الأمي في الاستفادة من الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية التي تقدمها الدولة وهو أيضا أقدر على تقبل التغيير وتقبل الاتجاهات السليمة التي تقتضيها ظروف وطنه ومجتمعه في الحرب والسلام على السواء . فالأمي أسهل في وقوعه فريسة للدعاية المفروضة والإشاعات الكاذبة والمتعلم أقدر منه في التمييز بين الفث والسمين من الأفكار . والامية أيضا عائق كبير في تنمية النمط الخلقى القومى وأحداث التماسك الاجتماعى بين الافراد وهى عائق فى سبيل اكتساب الاتجاهات المرغوبة على المستوى الفردى والاجتماعى على السواء . ولكل هذه الاسباب والدواعى تهتم البلاد العربية بمكافحة الامية والقضاء عليها .

### تقويم الجهود المبذولة :

يتضح من تتبع جهود الدول العربية المبذولة في محو الامية أن هذه الجهود متواضعة جدا اذا ما قورنت بحجم المشكلة وأن الدول العربية له

تضع محو الأمية من حيث الأهمية في المكان الذي تستحقه . فقد أشار تقرير المؤتمر الإقليمي الثاني لتقويم نشاط محو الأمية في الدول العربية في الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧١ ( الذي عقد بالإسكندرية في ديسمبر ١٩٧١ ) إلى أن معدل الانخفاض السنوي في نسبة محو الأمية بالبلاد العربية بتعليم ثمانية من ٥٠ ٪ إلى ٧ ٪ وأن من بين كل ألف أمي تقوم البلاد العربية بتعليم ثمانية أميين وأن الذين يستفيدون فعلا من التعليم يبلغ خمسة أفراد فقط . ومعنى هذا أن البلاد العربية لو سارت بهذا المعدل فإنها لا تنتظر أن تمحو الأمية قبل ٤٢ سنة إذا افترضنا أن عدد الأميين ثابت وهذا افتراض غير سليم لأننا نعلم أن هناك زيادة مستمرة في عدد السكان يصل معدلها السنوي في البلاد العربية إلى ٢٫٨ ٪ وأن نسبة الاستيعاب في التعليم الابتدائي ما زالت قاصرة عن استيعاب كل الأطفال المزمين وأن عددا غير قليل ممن يتخرجون في المدرسة الابتدائية أو فصول محو الأمية يرتدون ثانية إلى الأمية كما أن هناك العديد من التلاميذ لا يكملون المرحلة الابتدائية .

ومن المعروف أن البلاد العربية كانت قد حددت لنفسها في مؤتمر الإسكندرية عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ مدة خمسة عشر عاما للقضاء على الأمية . ومعنى هذا أن البلاد العربية خلال السنوات الخمس الماضية لم تحقق من التقدم في محو الأمية إلا ١٢ ٪ من الجهد اللازم للقضاء على المشكلة في حين أنه كان ينبغي أن تقطع حوالي ٣٣ ٪ على أقل تقدير إذا أرادت حقا أن تمحو الأمية في المدة المقررة . أي أن الدول العربية تسير بثلاث السرعة والطاقة المطلوبتين للقضاء على المشكلة قضاء تاما في العشر سنوات القادمة . ونست الصورة الآن بأحسن منها من قبل .

وهنا نجد أنفسنا أمام سؤال هام يفرض نفسه بصورة طبيعية هو : لماذا لم تحقق الدول العربية التقدم المنشود في محو الأمية ؟ وما هي الأسباب المسؤولة عن ذلك ؟ هذا ما سنعالجه في السطور التالية .

هناك عدة أسباب أدت إلى فشل جهود محو الأمية في البلاد العربية من أبرزها :

#### ١ - عدم الوعي بخطورة المشكلة :

غالبالاد العربية تفتقر إلى الإحساس الحقيقي بخطورة مشكلة الأمية وآثارها السلبية على التقدم الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلاد في مرحلة تطورها الراهنة . وترتب على هذا بالطبع عدم إعطاء محو الأمية الاهتمام الذي تستحقه من جانب رجال السياسة والمال معا وانعكس هذا على القائمين بالعمل في محو الأمية ففقدوا حماسهم وإيمانهم بأهمية العمل الذي يقومون به . يضاف إلى ذلك ما يلاحظ عادة لدى الأميين من قلة احساسهم بخطورة الأمية بالنسبة لهم وحاجتهم للتخلص منها مما يحلهم على عدم الإقبال

على الدراسة او الانتظام بها . ومن هنا كان من الضروري الاهتمام بالدعوة والإعلام لمحو الأمية من خلال خطة اعلامية محكمة تستهدف تكوين رأى عام مستنير بخطورة مشكلة الأمية وضرورة القضاء عليها كما تعمل هذه الخطة ايضا على تشجيع الاميين على الاقبال على الدراسة والانتظام فيها .

## ٢ - قلة الميزانية

فما زالت الميزانيات التى تخصصها الدول العربية لمحو الأمية منواعة جدا اذا ما قورنت بحجم المشكلة وضخامة العمل المنتظر وبالطبع فان المال هو عصب كل مشروع وبدونه لا يمكن أن نتصور احراز تقدم حقيقى . ومن هنا كان من الضرورى على الدول العربية أن تزيد مخصصاتها التى ترصدها لمحو الأمية وهو ما حرصت المؤتمرات المتتالية على تكرار تأكيده كتوصية تعمل بها الدول العربية . ومن المعروف أن الدول العربية ينغى عليها أن تزيد ميزانياتها لمحو الأمية الى ثلاثة أمثال اذا كانت جادة. حقيقة فى القضاء على الأمية بها فى العشر سنوات القادمة .

## ٣ - عدم الربط بين مشروعات محو الأمية وخطط التنمية :

من المعروف ان هناك عدة اساليب مستخدمة فى محو الأمية من اهمها اسلوب الجهود المبثثة واسلوب الحملات الشاملة واسلوب الجهود الانتقائية . وقد درجت خطة محو الأمية فى البلاد العربية على اتباع الاسلوب الاول الذى يقوم أساسا على جهود الافراد والهيئات والجمعيات الخيرية والتطوعية وشبه الحكومة ثم بدأت الحكومات العربية فى تحمل مسؤولياتها فى محو الأمية واعتبارها جزءا من المسؤوليات التى تقع على عاتق الدولة . ولكن مثل هذه الجهود كانت وما زالت الى حد كبير عشوائية لا تقوم على تخطيط سليم . ومن هنا برزت عملية الأخذ بتخطيط مشروعات الأمية تحظى باهتمام الدول العربية وضرورة ربط هذه المشروعات بخطط التنمية الاقتصادية . وترتب على هذا تأكيد الأخذ بالاسلوب الانتقائى لمحو الأمية حتى تكون للجهود التى تبذل فى محو الأمية قيمة وفاعلية على أن يكون ذلك فى اطار خطة شاملة لمحو الأمية ونظرا لأن كثيرا من الدول العربية لم تظم هذا الاسلوب موضع التطبيق فان كثيرا من جهودها فى محو الأمية على توضعها تذهب هباء وسدى .

ومن هنا حرصت المؤتمرات المتتالية على التوصية بضرورة الربط بين خطط محو الأمية وخطط التنمية الاقتصادية واعطاء المشروعات الاقتصادية الصناعية منها والزراعية أولوية فى محو أمية العاملين بها .

## ٤ - قلة كفاءة تنظيمات وأجهزة محو الأمية :

تتمركز مسئولية محو الأمية فى الدول العربية فى يد وزارة واحدة

هي غالبا الوزارة المسؤولة عن التعليم باستثناء ثلاث دول هي سوريا حيث تشرف وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي على محو الأمية ولبنان حيث تكون الوزارة المسؤولة هي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتونس حيث تكون الوزارة المسؤولة هي كتابة الدولة للشؤون الاجتماعية مما يعكس تباين النظرة الى محو الأمية باعتبارها مشكلة تربوية أو ثقافية أو عمالية أو اجتماعية . ولا شك أن العمل القومي لمحو الأمية أكبر من أن يكون مسؤولية وزارة معينة ومن هنا كان من الضروري اعتبار محو الأمية مسؤولية قومية تشترك فيها كل الهيئات والقطاعات الحكومية وغير الحكومية بحيث تتولى كل منها نفقات وجهود تعليم الأميين بها . ويقتضى ذلك وجود هيئات عليا لتنسيق العمل في محو الأمية على المستوى القومي وهو ما تفتقر اليه تنظيمات الدول العربية لمحو الأمية . يضاف الى ذلك أن أجهزة محو الأمية في البلاد هي أجهزة حديثة النشأة نسبيا وتتفاوت في درجة نموها وهذه الأجهزة هي عادة جزء من الوزارة التي تدخل محو الأمية ضمن مسؤوليتها . وهذه الأجهزة تواجه مشكلات متماثلة بصفة عامة من أهمها عدم وجود اتفاق بين الدول العربية بشأن تسميتها وتقسيماتها ووجود نقص شديد في القوى العاملة كما وكيفا على اختلاف المستويات والتخصصات وعدم استقرار هؤلاء العاملين في أماكن عملهم وعدم وجود حوافز . ومنها انفتاح فرص الترقى أمامهم كزملائهم في الميادين الأخرى مما يدفعهم الى ترك العمل في محو الأمية الى مجال آخر .

#### هـ - نقص وضعف تشريعات محو الأمية :

فبعض البلاد العربية يوجد بها تشريعات لمحو الأمية وبعضها لا يوجد به مثل هذه التشريعات . ولا شك أن التشريعات من شأنها أن تنظم وتحدد مسؤولياتها وجهات تنفيذها وتضع الضمانات التي تكفل حسن سير العمل وإدائه لأن الله يزرع بالسلطان ما لا يزرع بالقرآن . ومن هنا كان من الضروري وجود تشريعات لمحو الأمية تتضمن كل هذه الضمانات ومن بينها النحر على التزام الدولة ببيئاتها وأجهزتها المختلفة على تهيئة فرص التعليم للأميين والتزام هؤلاء بالحضور والانظام في الدراسة .

كما أن هناك نقط ضعف في التشريعات القائمة في محو الأمية في الدول العربية التي بها تشريعات ومن أهمها أنه لا توجد ضمانات العمل وحوافزه السلبية والإيجابية وتحديد مستوى زمني معين يتعرض بعده الأميون للعقوبات والجزاءات ما لم تمنح أميتهم .

## ٦ - تزايد رصيد الأمية لعدم استيعاب المزمين :

من المعروف أن لمحو الأمية شقين : شق وقائي وآخر علاجي والشق الوقائي يتمثل في استيعاب كل طفل في سن الإلزام . أما الشق العلاجي فهو محو أمية من فاتهم فرص التعليم في المدارس . ومدارس المرحلة الأولى حتى الآن لم تستوعب كل الأطفال المزمين مما يترتب عليه عدم دخول أعداد كبيرة من الأطفال بالمدارس الابتدائية . يضاف رصيدهم إلى رصيد الأميين كل عام . وتشير أحدث البيانات الإحصائية أن الغالبية العظمى من البلاد العربية لا تستوعب جميع الأطفال في سن التعليم الابتدائي وأنه من بين كل مائة طفل وطفلة في سن التعليم يضاف منهم إلى جيش الأميين كل عام ما يقرب من ٢٨ طفلاً وطفلة .

## ٧ - عدم صلاحية الكتب والمواد التعليمية :

فقد كانت محو الأمية تعتمد في بداية الأمر على بعض الكتب المستخدمة في التعليم الابتدائي المؤلفة خصيصاً للأطفال ثم أُلّف فيما بعد كتب خاصة لمحو الأمية ومازالت كثير من الدول العربية تستخدم كتب الصفار ولا شك أن الكتاب المناسب ضروري لنجاح العمل في محو الأمية وعلى كل حال فهناك نقص واضح في المواد التعليمية المناسبة للكبار في القراءة والكتابة والرياضيات والثقافة العامة . وينبغي على الدول العربية أن تولي عنايتها واهتمامها لتوفير المواد التعليمية المناسبة للكبار .

## ٨ - نقص الحوافز وعدم فاعليتها :

ونقصد بالحوافز السلبية والإيجابية منها التي تضع ضمانات العمل والاستمرار فيه ومن هذه الحوافز ما يخص العاملين من معلمين ومشرفين ومديرين وتشمل الحوافز المادية والمعنوية بما فيها فتح فرص الترقية أمامهم على قدم المساواة مع زملائهم في الميادين الأخرى . ومن الحوافز ما يخص الدارسين من الأميين وهذه تشمل حوافز مادية وغير مادية مثل حسن اختيار الوقت المناسب لدراساتهم وجعل ساعات الدراسة جزءاً من وقت العمل بأجر وحسن اختيار محتوى المواد التعليمية مما يثير اهتمامهم ويتمشى مع ميولهم ويشبع حاجاتهم ويساعدهم على حل مشكلاتهم .

## ٩ - انقطاع الدارسين وعدم انتظامهم في الدراسة :

فالدارسون غير مقتنعين بأهمية التعليم وليس هناك ما يحملهم على الحضور أو يدفعهم إلى الانتظام في الدراسة . وليست الظروف مساعدة لهم على الاجتذاب نحو الدراسة سواء من حيث مناسبة المواعيد أو جدية الدراسة واستفادتهم منها . ولذا يحجمون عن الدراسة لا سيما بعد

شعورهم بتعب عملية التعلم ومن هنا كان من الضروري العمل على جذب الدارسين وتشجيعهم على الدراسة باستمرار ويتبغى أن يتضمن برنامج الدراسة في محو الأمية الأنشطة الترفيهية والترويحية وذلك تشويقا للدارسين وتشجيعا لهم على مواصلة الدراسة .

#### ١. - عدم الاهتمام بمرحلة المتابعة :

الفترة المحددة للدراسة بفصول محو الأمية في معظم البلاد العربية هي تسعة شهور تتخللها فترات العطلات والإجازات الدراسية والموسمية وهذه الفترة غير كافية لتثبيت مهارات القدرة على القراءة والكتابة ولذلك يتردد كثير من الدارسين الى الأمية مرة أخرى . ومن هنا كان من الضروري متابعة هؤلاء الدارسين بالكتب المعدة خصيصا لهذا الغرض حتى لا يتردوا الى الأمية مرة أخرى . ومع أن الجهود التأليفية في ميدان كتب المتابعة للكبار قليلة إلا أن هناك جهودا طيبة تقوم بها الدول العربية لكن هذه الجهود ما زالت متواضعة ويلزم الأمر ضرورة الاهتمام بمرحلة المتابعة وتنظيمها على أسس سليمة يتحقق معها مواصلة الدارسين للتعليم والاستفادة من المواد التعليمية التي تقدم لهم لمتابعة تعليمهم .

#### ١.١ - ضعف أعداد وتدريب المعلمين :

لا يوجه في جميع البلاد العربية معلمون متفرغون لتعليم الكبار ومحو الأمية باستثناء المغرب وتستعين البلاد العربية عادة بالمعلمين النظاميين للعمل في محو الأمية بعد أوقات عملهم الرسمي . ومعظم هؤلاء المعلمين من العاملين في التعليم الابتدائي وكثير منهم غير مؤهلين ونظرا لانصراف العناصر الصالحة من المعلمين عن التدريس في فصول محو الأمية فإن الحاجة الى المعلمين تدفع البلاد العربية الى التجاوز عن مدى كفاءة المعلمين العاملين في محو الأمية بالبلاد العربية أن الاهتمام باختيارهم غير كاف وأنه لم توجه عناية كافية لتدريبهم وتأهيلهم لممارسة عملهم في تعليم الكبار على الوجه المطلوب وتبرز هذه المشكلة بالنسبة للمعلمين إذ ينقص عددهم بصورة خطيرة في الوقت الذي تشتد فيه وتركز الأمية بين الإناث وربات البيوت وربما كان في استخدام التليفزيون في محو الأمية ما يساعد الدول العربية على التغلب على هذه المشكلة الى جانب المشكلات الجانبية الأخرى.

### تطور مشكلة الأمية في مصر

بدأت مكافحة الأمية في مصر في أعقاب الثورة المصرية ١٩١٩ . وكانت هذه البداية منطقية مع روح الثورة التي كانت تهدف الى احياء الأمة وبعث كيائها وحيويتها وكرامتها . فكان من الطبيعي أن تتجه العناية الى

نشر التعليم تمشياً مع روح الثورة بين الصفار والكبار على حد سواء - وعلى هذا فتحت لأول مرة أقسام ليلية في ١٩٢٢ وكانت هذه الأقسام محدودة العدد لا تتجاوز ٤٦ قسماً منها ثلاثة أقسام كانت تشرف عليها وزارة المعارف كما كانت تسمى في ذلك الوقت وقسمان كانت تشرف عليهما الهيئات الشعبية و ٥٩ قسماً كانت تديرها مجالس المديرية .

ثم حدث أن زاد الاهتمام بهذه الأقسام بعد ١٩٢٢ بصدر دستور ١٩٢٣ الذي نص على الزامية التعليم ومجانيته ثم صدر قانون الإلزامي عام ١٩٢٤ وكانت المدارس تفتح أبوابها للتعليم ثلاث فترات يومياً ، فترتين في الصباح وبعد الظهر للأطفال وفترة مسائية لتعليم الكبار .

وفي ١٩٢٩ حدث أن حلت بالبلاد أزمة طاحنة تمثلت في سوء جميع النواحي الاقتصادية فاقفلت معظم الأقسام الليلية أبوابها وبعد الحرب العالمية الثانية عم البلاد رخاء اقتصادي فبدأت تفكر في مشكلاتها الاجتماعية فظهرت عندئذ وزارة الشؤون الاجتماعية التي أنشئت لتعالج هذه المشكلات الاجتماعية ومن بينها مكافحة الأمية ، وبدأت مكافحة الأمية تصبح إحدى مسؤوليات الحكومة وهي نقطة تحول كبير في تاريخ مكافحة الأمية بعد أن كانت في يد الهيئات الشعبية ونصف الحكومية كمجالس المديرية .

وفي عام ١٩٤٤ صدر أول قانون لمحو الأمية في مصر وهو القانون رقم ١١. لمحو الأمية على أن يبدأ العمل به في عام ١٩٤٤ - ١٩٤٥ وتقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية ولكن ميزانية الدولة صدرت دون حساب مكافحة الأمية فتأجل تنفيذه إلى العام التالي ١٩٤٦/٤٥ وفيه رصد مبلغ ٢٠٠ جنيه للبدء في المشروع . وبدأت وزارة الشؤون الاجتماعية المشروع على صورة تجربة في القاهرة والجيزة على أن تعمم التجربة فيما بعد في باقي البلاد . والذي حدث أن وزارة الشؤون الاجتماعية كانت تعتمد في تنفيذ المشروع على وزارة المعارف من ناحية المدرسين والمفتشين والمدارس والتجهيزات حتى الكتب الفائضة من حاجة التعليم الأولى كانت تستغل في مكافحة الأمية . وكانت وزارة المعارف تقدم كل ذلك بالمجان . وفي نهاية السنة رأى أن تقوم وزارة المعارف بالمشروع فقبل إليها عام ١٩٤٦ ، وتولت منذئذ مهمة تنفيذه . وانشئ لهذا الغرض إدارة خاصة في وزارة المعارف عرفت باسم إدارة مكافحة الأمية ثم تغير اسمها إلى إدارة التربية الأساسية ومحو الأمية ، وأخيراً إلى إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية . وتعتبر هذه الإدارة المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ قانون محو الأمية الجديد ( قانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ ) كما سنشرح بالتفصيل عند الكلام عن الأسس التشريعية لمحو الأمية .

الا ان مشروع عام ١٩٤٤ لم يحقق تقدما فى محو الأمية اذ كانت نسبة التقدم التى حققها لم تبلغ أكثر من حوالى ٤٪ كل عشر سنوات ومن المعروف من البيانات التى ذكرتها اليونسكو فى بحثها عن تقدم مكافحة الأمية فى العالم ان البلاد التى يقل فيها متوسط نسبة التقدم كل عشر سنوات عن ١٠٪ يتزايد فيها عدد الأميين وأن البلاد التى يبلغ فيها متوسط التقدم ٢٥٪ أو أكثر يتناقص فيها عدد الأميين تناقصا واضحا . ومعنى هذا أنه كان على مشروع عام ١٩٤٤ ان يزيد قدرته ستة اضعاف لتكون فعاليتها أكيدة فى محو الأمية .

### اسباب ضعف مشروع ١٩٤٤ :

هناك عدة عوامل تضافرت وادت الى ضعف مشروع عام ١٩٤٤ ومن أبرز هذه العوامل :

١ - قلة الميزانية : فقد بدأ تنفيذ المشروع ١٩٤٤/١٩٤٥ بميزانية سنوية مقدارها ٢٠٠ الف جنيه زادت فى السنوات التالية حتى وصلت الى ما يزيد عن نصف مليون جنيه عام ١٩٥١/٥٠ ثم أخذت تتناقص بعد ذلك حتى وصلت الى أقل من ٥٠ الف جنيه فى نهاية الستينات . ومثل هذا المبلغ لا يسمح الا بتعلم عدد قليل من الأميين بالنسبة لحجم المشكلة الضخمة .

### ٢ - تزايد رصيد الأميين لعدم استيعاب الملزمين :

من المعروف أن لمحو الأمية شقين : شق وقائى وشق علاجى . والشق الوقائى يتمثل فى استيعاب كل طفل فى سن الإلزام . أما الشق العلاجى فهو محو أمية من فاتتهم فرص التعليم فى المدارس . ومدارس المرحلة الأولى حتى الآن لم تستوعب كل الأطفال الملزمين بما يترتب عليه عدم دخول أعداد كبيرة من الأطفال بالمدارس الابتدائية يضاف رصيدهم الى رصيد الأميين كل عام . وقد وصل عدد هؤلاء الأطفال فى بعض الأحيان الى ما يزيد عن ٤/ مليون طفل سنويا . ومن ثم فإن مكافحة الأمية ترتبط ارتباطا وثيقا باستيعاب الملزمين وهذا دعا القائمين على محو الأمية فى وزارة التربية والتعليم فى بداية الستينات الى وضع مشروع للتربية الأساسية ومحو الأمية يتمشى مع مشروع السنوات العشر لتعميم التعليم الابتدائى ( ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ) وحددت فترة رمنية مقدارها عشر سنوات للتضاء على الأمية قضاء تاما الا أن هذا المشروع لم ير النور .

### ٣ - عدم صلاحية الكتب والمواد التعليمية :

فقد كان محو الأمية يعتمد فى بداية الأمر على بعض الكتب المستخدمة فى التعليم الابتدائى المؤلفة خصيصا للأطفال ثم ألفت فيما بعد كتب خاصة

لمحو الأمية كان من أولها كتاب المطالعة العربية لمكافحة الأمية بأجزائه الأربعة وكتاب الحساب لمكافحة الأمية وكتاب الثقافة الدينية لمحو الأمية وقد ظلت هذه الكتب مستعملة حتى عام ١٩٥١ عندما بدى في استخدام كتاب « تعلم » بدل الجزء الأول من المطالعة العربية ، ثم ألغى الكتاب بعد ذلك وقد أثبتت التجربة عدم صلاحية هذه الكتب لتعليم الكبار .

ثم عادت وزارة التربية والتعليم فأوصت باستخدام عدة كتب هي سلسلة « أنا اقرأ » و « أنا عربى » و « هيا نقرأ » كما شجعت الوزارة الجهود المحلية للمحافظات فى وضع الكتب المناسبة لها وقد قامت بعض المحافظات فعلا بوضع كتب خاصة لها منها محافظة القاهرة ومطروح وكفر الشيخ .

#### ٤ - قلة المكافآت :

فقد كان يصرف لمعلم محو الأمية جنيهان ونصف كل شهر والمفتش أربعة جنيهاً . وهذه المكافآت قليلة مما أدى الى انصراف كثير من المعلمين عن العمل فى اقسام محو الأمية أو عدم تحمسهم للعمل بها .

#### ٥ - انقطاع الدارسين وعدم انتظامهم فى الدراسة :

فالدارسون لم يكونوا مقتنعين بأهمية التعليم ولم يكن هناك ما يحمنهم على الحضور أو يدفعهم الى الانتظام فى الدراسة . ولم تكن الظروف مساعدة لهم على الاجتذاب نحو الدراسة سواء من حيث مناسبة الأوقات أو جدية الدراسة واستفادتهم منها .

#### ٦ - عدم وجود مرحلة للمتابعة :

كانت الفترة المحددة للدراسة بفصول محو الأمية تسعة شهور تتخللها فترات العطلات والإجازات الدراسية والموسمية . وهذه الفترة غير كافية لتثبيت مهارات القدرة على القراءة والكتابة ولذلك كان كثير من الدارسين يرتدون الى الأمية مرة أخرى . ومعنى هذا أنه لم تكن هناك عملية لمتابعة الدارسين . ومع أن الجهود التأليفية فى ميدان كتب المتابعة للكبار قليلة إلا أن هناك جهوداً طيبة قام بها مركز سرس الليان وكانت هناك بداية طيبة لمحافظة القاهرة فى انتاج كتب للمتابعة يستخدمها الدارسون فى مدارس الشعب بالمحافظة .

#### جهود أخرى لمكافحة الأمية فى مصر :

الى جانب مشروع عام ١٩٤٤ كانت هناك جهود أخرى لمنظمات فى مكافحة الأمية من أهمها :

## ١ - مركز سرسي الليان :

وهو مركز دولى لكل العالم العربى انشائه منظمة اليونسكو عام ١٩٥٢، بالاتفاق مع حكومة مصر. ومنذ انشائه والمركز يقوم بمجهود فى مكافحة الامية سواء عن طريق تدريب المبعوثين من الدول العربية او الدراسات والبحوث التى يقوم بها او النماذج من الكتب والمواد التعليمية التى ينتجها . وكان المركز منذ انشائه يعرف بمركز التربية الاساسية ( ١٩٥٢ - ١٩٥٩ ) ثم مركز تنمية المجتمع ( ١٩٦٠ - ١٩٦٩ ) ثم التعليم الوظيفى ( ١٩٦٩ ) .

## ٢ - مراكز التربية الاساسية :

قامت وزارة التربية فى منتصف الخمسينات بانشاء عدة مراكز للتربية الاساسية ومحو الامية موزعة على القرى والريف فى مختلف انحاء البلاد .

وكان الهدف من انشاء هذه المراكز تدريب القادة المحليين وتدريب المدرسين على تعليم الكبار لمحو الامية وتنظيم فصول نموذجية لمحو الامية والى جانب ذلك كانت هذه المراكز تقدم خدمات ثقافية اخرى عن طريق نشر الوعى القومى والصحى والاجتماعى .

٢ - مهندس تشييد :

فى عام ١٩٦٠/١٩٦١ قامت محافظة القاهرة بمشروع انشاء مدارس الشعب للتضاء على الامية فى المحافظات فى مدى عشر سنوات ، ورصدت المحافظة لهذا المشروع ميزانية بلغت مائة ألف جنيه سنويا . واعدت لذلك مناهج جديدة وكتبا تعليمية خاصة منها كتاب القراءة الشعبية بجزائه .

وقامت محافظة الاسماعيلية بانشاء مدارس الشعب لمكافحة الامية على غرار مدارس الشعب بمحافظة القاهرة . ونشطت كثير من المحافظات فى القيام بمشروعات مماثلة لمكافحة الامية منها مدارس الحياة بأسوان .

## تجربة مكافحة الامية بالتليفزيون :

مع التطور السريع للتليفزيون العربى فى سنواته الاولى كان من الطبيعى التفكير فى الاستعانة به فى محو الامية وتكون قيادات مدربة بين المستغلين فيها . هذا الى جانب أن التليفزيون داخل المنازل يقوم بدور كبير فى تعليم كثير من الاميين .

ثم ان استخدام التليفزيون فى محو الامية له مزايا فريدة من اهمها :

- ان التليفزيون يستخدم صفوة المعلمين المدربين .

— ان ما يبدل من عناية واهتمام فى تخطيط برامج التعليم التليفزيونى واخراجها يؤدى الى زيادة كفاءتها .

— ان ما تتركه العروض التليفزيونية من اثر تربوى يجعل التعلم ابقى اثرًا واكثر دواما .

يبد انه عندما اتجه التفكير الى استخدام التليفزيون فى مكافحة الامية رؤى ان يبدأ العمل كتجربة على نطاق ضيق يمكن على اساسه التوسع فيما بعد .

وقد بدأ اجراء هذه التجربة فى عام ١٩٦٤/٦٣ بمحافظتى القاهرة والجيزة فى ٣٨ فصلا تجريبيا منها ١٣ فصلا كبيرا و ٢٥ فصلا صغيرا كانت تضم جميعا ١٩٩١ دارسا ودارسة وكان يقابل هذه الفصول التجريبية ٣٧ فصلا ضابطا كانت تضم ١١٧٤ دارسا ودارسة .

وقد شارك كاتب هذه السطور فى تقديم الدروس التليفزيونية واعداد المواد التعليمية المتلفة كما شارك فى اعمال اللجان الفنية للتجربة وما قامت به من دراسات وتقويم للتجربة .

وقد كشفت نتائج التجربة عن مشكلات كثيرة فى تنفيذ التجربة الا انها فى نفس الوقت اكدت امكانية استخدام التليفزيون بنجاح فى محو الامية . ولكن للأسف ان هذه التجربة رقدت بعد ذلك عدة سنوات حتى عام ١٩٦٩/٦٧ عندما اعيدت مرة اخرى ولكن ليس على اساس تجريبى . ثم توقفت تماما آخر رجعت بعدها فى عام ١٩٧٢/٧١ بالاشتراك مع مجلس الاعلام الريفى .

### مشروع محو الامية عن طريق الراديو :

وهو مشروع بداته اذاعة الشعب فى اول فبراير ١٩٦٩ . وهو عبارة عن برنامج فى حلقات يومية مدتها ربع ساعة وقد استمر البرنامج حتى آخر ديسمبر من نفس العام .

### الجهاز الاقليمى العربى لمحو الامية :

وقد انشئ عام ١٩٦٦ بناء على توصية مؤتمر الاسكندرية لتخطيط وتنظيم برامج محو الامية فى البلاد العربية ( ١٩٦٤ ) وللجهاز بحكم وظيفته جهود عظيمة فى محو الامية فى مصر والبلاد العربية على السواء . سواء عن طريق اعداد المواد التعليمية او الدورات والحلقات التدريبية والنشر والاعلام والبحوث او المشروعات او ايفاد الخبراء او المنح الدراسية او المعونات الفنية او المؤتمرات والحلقات الدراسية او الزيارات الاستطلاعية وغيرها .

## معهد التربية العمالية وفروعه :

وقد بدأ تنفيذ تجربته لتخريج معلمين لمحو الأمية من العمال النقابيين ومن المتعاطفين مع العمال خاصة في قطاع الريف ليخدموا التشكيلات النقابية في نهوضها بمحو أمية العمال المنتمين إليها في إطار الخطة العامة لمحو الأمية وقد بدأت تجربته هذه بالدورة الأولى التي عقدت به من ١١/١٢/١٩٧١ الى ١/١/١٩٧٢ .

## نظرة الى المستقبل :

من العرض السابق نجد أن هناك جهودا كثيرة متنوعة بذلت ومازالت تبذل في ميدان محو الأمية . ولكن على الرغم من ذلك فما زالت هذه الجهود دون المستوى الذي تتطلبه خطورة هذه المشكلة وما زالت لا تحظى بالاهتمام الذي تستحقه . وتشير البيانات الاحصائية حتى في السنوات الأخيرة الى أن معدل الانخفاض السنوي للأمية في الوقت الراهن لا يمكن أن يؤدي الى القضاء على المشكلة بأي حال من الأحوال . فاذا أضفنا الى ذلك تزايد النمو السكاني في البلاد العربية من ناحية وقصر التعليم الابتدائي عن استيعاب كل الأطفال الصغار من ناحية أخرى أمكننا أن ندرك خطورة الموقف الذي نواجهه بالنسبة لمشكلة الأمية وأنه قد آن الأوان لنعقد العزم بالاخلاص على القضاء عليها والتخلص من ربة عبوديتها .



## الفصل الثالث

### الأسس التشريعية لتعليم الكبار الأمية \*

كان من أهم التطورات التي شهدتها ميدان تعليم الكبار ومحو الأمية كما سبق ان اشرنا انتقاله الى مرحلة الجهود المنظمة التي تدخل في نطاق مسؤوليات الدولة وغيرها من الهيئات المعنية في المجتمع . وقد ترتب على ذلك ظهور الحاجة الى تنظيم العمل في هذا الميدان . ولا شك ان اول ما يستند اليه تنظيم العمل في محو الأمية هو الأسس التشريعية التي ترسم معالمه وتحدد ابعاده وتوجه مساره . ومن هنا أصبحت تشريعات محو الأمية ضرورية وهامة كنقطة انطلاق العمل المخطط المنظم . كما ان وجود هذا التشريع يعكس اهتمام الدولة بهذا القطاع وأنها توليه من عنايتها ورعايتها ما يستحق منها اصدار تشريع خاص به . وهو ايضا يعكس مدى التزام الدولة نحو ابنائها لا سيما الكبار منهم بتوفير فرص التعليم لهم وتعويض ما فاتهم وما لحق بهم من تخلف ثقافي وتربوي في ظل ظروف فرضت عليهم هذا التخلف . يضاف الى ذلك ان تشريعات محو الأمية تعتبر مظهرا من مظاهر اهتمام الدولة بتحقيق الحياة الحرة الكريمة لابنائها وسعيها من أجل تحقيق تطلعاتهم وآمالهم نحو حياة افضل . وتعكس تشريعات محو الأمية من ناحية أخرى الاهداف التي تنشدها البلاد من وراء تعليم الكبار ومحو الأمية وهي اهداف ترتبط بدورها بالاهداف التربوية العامة للمجتمع .

وبدو أهمية تشريعات تعليم الكبار ومحو الأمية من ناحية أخرى انها تحدد عادة مسؤوليات القطاعات المختلفة في المجتمع التربوية منها والسياسية والاقتصادية والإعلامية والجماعية وغيرها والدور الذي ينبغي ان تقوم به كل منها في هذا المجال . وينبغي ان نتذكر ان تشريعات تعليم الكبار ومحو الأمية بصفة خاصة تتطلب اهتماما اعلاميا نشيطا وواسعا مما يساعد على زيادة وعي الجماهير ووضع القطاعات المختلفة امام مسؤولياتها وتحريك اجهزتها وانشطتها .

هناك جانب آخر هام لتشريعات تعليم الكبار ومحو الأمية يتمثل في الضبط والنظام بحكم قوتها الملزمة . ذلك ان الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن كما ورد عن رسولنا الكريم . فالزام الهيئات والمؤسسات المختلفة في المجتمع تنظيم برامج لمحو أمية الكبار بها والزام هذه الهيئات بتوفير الاموال اللازمة لمحو الأمية وكذلك الزام الاميين الكبار بالانتظام في فصول محو الأمية حتى لا تضيع الجهود التي تبذل من اجلهم سدى وغير ذلك كلها أمور تستند في فعاليتها على الأسس التشريعية .

✽ للدكتور محمد منير مرسى .

## تشريعات محو الأمية في البلاد العربية :

بدأت البلاد العربية بصورة متزايدة تدرك أهمية وجود تشريعات لمحو الأمية . وقد جاء ذلك نتيجة اهتمامها بمشروعات وبرامج محو الأمية وما كشفت عنه الحاجة من ضرورة توفر ضوابط العمل وأسس تنظيمه . يضاف الى ذلك أن المؤتمرات العربية المتكررة سواء عن التربية والتعليم أو عن محو الأمية بصفة خاصة قد أكدت في توصياتها على ضرورة اهتمام الدول العربية بتشريعات محو الأمية . وقد ساعد ذلك على استجابة كثير من الدول العربية لهذه التوصيات . وكثير من البلاد العربية الآن لديها تشريعات لمحو الأمية . كما أن بعضها بصدد اصدار تشريعاتها . وينبغي أن نشير الى أن أية تشريعات لا تظل جامدة ثابتة بل أنها تتغير مع الزمن ومع ظهور المتطلبات الجديدة للعمل باستمرار ، ومن هنا تحتاج هذه التشريعات من حين لآخر الى إعادة النظر فيها بهدف تطويرها لتأتى متمشية مع التطورات التربوية والاساليب الجديدة للعمل في محو الأمية من ناحية ومواكبة للتطورات الاجتماعية في حركتها الى الامام من ناحية أخرى . وهذا ما يحدث بالفعل بالنسبة لتشريعات محو الأمية في البلاد العربية . والبلاد العربية تدرك عن وعى ضرورة إعادة النظر في هذه التشريعات من حين لآخر لتطويرها في ضوء الاحتياجات الجديدة .

### الاتجاهات العامة لتشريعات محو الأمية :

تتضمن تشريعات محو الأمية في البلاد العربية عادة اتجاهات عامة مشتركة في المسائل والأمور التي تتناولها . ويلاحظ أن كثيرا من هذه التشريعات صدرت في السنوات الأخيرة وجاءت متأثرة بتوصيات مؤتمر الاسكندرية لمحو الأمية عام ١٩٦٤ ومن أبرز الاتجاهات العامة في هذه التشريعات ما يلي :

١ - اعتبار محو الأمية واجبا قوميا لا تقع مسؤوليته على وزارة معينة . وانما ينبغي أن تتضافر كل الجهود في كل القطاعات من أجل تعليم الأميين الكبار بها .

٢ - على الرغم من النظرة القومية لمحو الأمية فإن البلاد العربية تعتبر وزارات التربية والتعليم مسئولة عن رسم سياسة محو الأمية والتخطيط لها ومتابعة جهود الهيئات الأخرى . ولعل هذا يرجع بالدرجة الأولى الى توفر الامكانيات المادية والبشرية بهذه الوزارات بصورة تجعلها أقدر على تقديم النعون والخبرة الفنية في هذا المجال .

٣ - تلقى تشريعات محو الأمية في البلاد العربية مسؤوليات مشتركة على الهيئات الحكومية والهيئات الأهلية والمنظمات الشعبية والنقابية والعمالية

فى القيام بدور فعال فى محو الأمية وتعليم الاميين الكبار بها ورصد الاموال.  
اللازمة لتعليمهم .

٤ - تهتم التشريعات بصورة عامة بالزام الاميين بالانتظام فى الدراسة مع ربط ذلك ببعض الضمانات وفى مقدمتها نظام الحوافز المادية والمعنوية السلبية والايجابية . واتجه كثير منها الى تشجيع من تمحى أميته بالمكافآت والترقيات ومنحه علاوة مالية وعقاب من يتخلف عن الدراسة بعدم تعيينه فى عمل او ترقية او حرمانه من العلاوة .

٥ - من حيث تمويل محو الأمية اتجهت معظم التشريعات الى تنويع مصادرها من جهات مختلفة وان ركزت اهتمامها على الميزانيات التى ترصد لوزارات التربية والتعليم باعتبارها الوزارة التى تشرف عادة على نشاط محو الأمية .

### الأسس التشريعية لمحو الأمية فى جمهورية مصر العربية

كان اول قانون ينظم العمل فى محو الأمية هو قانون مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية ( رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ ) الذى صدر فى ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٤ ثم عدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ وكل ما حدث من تعديل هو نقل اختصاص الاشراف على تنفيذ القانون من وزارة الشؤون الاجتماعية الى وزارة المعارف العمومية كما كانت تسمى آنذاك .

وكان صدور هذا القانون نتيجة طبيعية للمد الوطنى الذى احدثته الثورة المصرية عام ١٩١٩ وكان مدورده نقطة تحول كبير فى تاريخ محو الأمية لانه جعلها جزءا معترفا به من مسؤولية الحكومة ونقلها من الجهود الموزعة الى الجهود المنظمة .

بيد ان مشكلات التطبيق التى اشرنا اليها من ناحية طبيعة التطورات الاجتماعية والحضارية والثقافية للمجتمع المصرى قد اظهرت ضرورة اعادة النظر فى قانون سنة ١٩٤٤ . وقد جاءت الدفعة المباشرة فى اوائل الستينات. عندما بدىء فى وضع مشروع قانون جديد للتربية الاساسية ومحو الأمية . وهذا المشروع فى الواقع يعتبر اساس القانون الذى صدر فيما بعد سنة ١٩٧٠ ( قانون ٦٧ ) فى شأن تعليم الكبار ومحو الأمية . وهذا القانون الذى ينظم العمل حاليا فى محو الأمية يقوم على كثير من الاسس التى وضعها مشروع قانون ١٩٦٣/٦٢ . وسنحاول فى السطور التالية ان نستعرض اهم اسسه واتجاهاته .

( م - ٣ تعليم الكبار )

## محو الأمية مسئولية قومية سياسية :

فقد نص القانون فى مادته الأولى أن محو الأمية مسئولية قومية سياسية ، وهو بهذا يضع المشكلة فى وضعها الصحيح من حيث أهميتها وضرورتها . وقد أكد الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية ذلك بالنص أيضا على أن محو الأمية واجب قومى تكرر له كل الجهود .

## الهدف من محو الأمية :

يحددها القانون بأن الهدف من محو الأمية هو تعليم الأميين ورفع مستواهم الثقافى والاجتماعى ويلتزم بتنفيذه من خلال الاتحاد الاشتراكى العربى على جميع مستوياته .

## الأميون :

يحدددهم القانون بأنهم المواطنون من سن ٨ - ٤٥ ( فى القانون القديم ١٢ - ٤٥ ) غير المقيدين فى مدرسة ولم يصلوا الى مستوى الصف الرابع . أى أن الحد الأدنى لمحو الأمية كما يحدده القانون هو مستوى الصف الرابع . ونص القانون أيضا على أنه يشمل الذكور والإناث على السواء . رعى ختوه كبيرة نحو الاهتمام بتعليم الفتاة فى حين كان القانون السابق غير ملزم للإناث وإنما كان ينص على جواز تطبيقه ، بل وعلى الإناث بين سن ١٢ - ١٥ فقط .

## الالتزام :

يلزم القانون الأميين من الذكور والإناث على السواء بمتابعة الدراسة وهو بهذا يتمشى فى هذا الاتجاه مع القانون السابق . ونص القانون أيضا على كفالة الحوافز السلبية لوضع الالتزام موضع التنفيذ وإن كان لم يحدد هذه الحوافز بل ترك أمر تحديدها الى المجلس الأعلى لمحو الأمية .

والى جانب هذا فقد حدد القانون مدة خمس سنوات من بدء تنفيذ هذا القانون لا يرقى بعدها العامل الأمى الذى لم يحصل على شهادة محو الأمية ويحرم من العلاوة المقررة له .

وقد ألزم القانون الوزارات والهيئات والمؤسسات والنقابات والجمعيات وأصحاب الأعمال بتعليم عمالها على حسابها .

## الحوافز :

للحوافز سواء أكانت ايجابية أم سلوكية دور هام فى تشجيع الدارسين

على الحضور والانتظام ( فى الدراسة، وقد نص القانون على استخدام الحوافز لضمان تنفيذ الالتزام سواء اكانت هذه الحوافز معنوية أو مادية وإيجابية أو سلبية . وترك أمر تحديد هذه الحوافز الى المجلس الأعلى لمحو الأمية .

### المنهج الدراسية والامتحانات :

على نقيض القانون السابق لم يتعرض القانون لبيان المنهج الدراسية أو مواد الدراسة لأن هذه الأمور التفصيلية قد ترك أمر تحديدها الى المجلس الأعلى لمحو الأمية . أما بالنسبة للامتحانات فقد نص على عقد امتحانات على مستوى المحافظة تجربها المناطق التعليمية فى نهاية العام الدراسى ويمنح الناجح شهادة محو الأمية .

### تشكيلات محو الأمية

حدد القانون تشكيلات محو الأمية من اجهزة للتخطيط وأخرى للتنفيذ على النحو التالى :

#### أولاً : على المستوى القومى :

١ - المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية : كأعلى هيئة مسئولة عن التخطيط لمحو الأمية ومهمة هذا المجلس هى :

- تخطيط ووضع الخطط الزمنية لمحو الأمية ومتابعتها .
- تنسيق العمل بين الوزارات والهيئات والمؤسسات والمنظمات المختلفة التى تعمل فى محو الأمية .
- وضع خطط الدراسة ومناهجها .
- وضع قواعد اختيار المعلمين .

٢ - وزارة التربية والتعليم : وهى المسئولة عن تنفيذ خطط وبرامج محو الأمية فى ضوء السياسة التى يرسمها المجلس الأعلى وتتولى فى سبيل ذلك :

- اعداد الخطة التنفيذية للدراسة ومتابعة تنفيذ البرامج .
- اعداد الكتب والوسائل التعليمية .
- الاشراف على تدريب العاملين فى محو الأمية .
- القيام بالتجارب والبحوث فى محو الأمية .
- اقتراح الميزانية السنوية فى ضوء احتياجات المحافظات .
- تنسيق الجيود التنفيذية للهيئات العامة فى محو الأمية .

- إصدار النشرات والتعليمات اللازمة لسير العمل .
  - الاشراف على مراكز تعليم الأميين .
  - الاشراف على اجراء اختبارات الدارسين ومنح الشهادات .
- ثانيا - على المستوى الاقليمي والمحلى :**

١ - مجلس المحافظة لمحو الأمية : يراسه المحافظ ووظيفته رسمياً الخطوات التنفيذية للخطة التى يضعها المجلس الأعلى لمحو الأمية .

وهناك الى جانب ذلك مجالس لمحو الأمية بالمراكز والاقسام ولجان محو الأمية بالوحدات الأساسية والجهادية وان كان القانون لم ينص على هذه المجالس واللجان الأخيرة .

### **التمويل :**

المال عصب كل مشروع وهو أساس نجاحه وقد كان من أهم مشكلات محو الأمية دائماً قلة الأموال المخصصة لها على الرغم من ضخامة المشكلة . وقد الزم القانون الوزارات والهيئات بتحمل نفقات تعليم الأميين فيها وهى خطوة جديدة وكبيرة تخفف العبء عن كاهل وزارة التربية والتعليم . وإلى جانب ذلك حدد القانون مصادر التمويل من :

- الميزانية السنوية التى ترصد لمحو الأمية .
- الهبات والمعونات والتبرعات القومية والمحلية .

ولكن الى جانب هذه المصادر هناك مصادر أخرى للتمويل أهمها :

- ١٪ من حصيله الرسوم المحلية .
- ٦٦٪ من مجموع الضريبة الإضافية على الأطماع بمقتضى قانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .
- نسبة يحددها المجلس الأعلى لمحو الأمية من الاعتمادات المخصصة للخدمات الاجتماعية بالمحافظات والنقابات المهنية .
- ما يخصص فى ميزانية المصالح والهيئات الحكومية وغيرها لتعليم العمال الأميين بها .